نظرية الخطاب العربيّة : قراءة في كتاب "الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة" لـ"عبد الرحمن الحاج صالح"

Arabic Discourse Theory: A Reading of "Discourse and Communication in the Arabic Theory of Code and Usage" by Abderrahmane Hadj-Saleh

Théorie du discours arabe : une lecture de « Discours et communication dans la théorie arabe du code et de l'usage » d'Abderrahmane Hadj-Saleh

محمّد حمراوي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد اللّه
mohamed.hamraoui@univ-alger2.dz

الإرسال : 2026-07-04 القبول : 2026-07-07 النّشر : 2026-07-09

الملخّـص

يُعد كتاب «الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية» من أهم مؤلفات عبد الرحمن الحاج صالح، وهو من الكتب التي تمثل مرحلة ناضجة في مشروعه اللساني، ولا يمكن قراءته بوصفه كتابًا في تحليل الخطاب بالمعنى المتداول في اللسانيات الغربية، بل هو محاولة لتأسيس نظرية عربية في الخطاب والتخاطب من داخل التراث اللساني العربي.

نتناول في هذا المقال تقديم الكتاب، ونوضح عناصر نظرية الخطاب العربية وأسسها المعرفية ومفاهيمها الأساسية، مع دراسة مقارنة مع اللسانيات الخطابية من المنظور الغربي.

كلمات مفتاحية : اللسانيات العربية، الوضع، الاستعمال، الخطاب.

Abstract.

The book "Discourse and Interlocution in the Arabic Theory of Convention and Usage" stands as one of Abderrahmane Hadj-Saleh's most significant works, representing a mature phase in his linguistic project. It cannot be read merely as a treatise on discourse analysis in the sense commonly understood in Western linguistics; rather, it is an attempt to establish an indigenous Arabic theory of discourse and interlocution grounded in the Arab linguistic tradition.

In this article, we present the book and elucidate the elements of this Arabic discourse theory -including its epistemological foundations and core concepts- while offering a comparative analysis with Western discourse linguistics.

Keywords : Arabic linguistics, code, usage, discourse.

Résumé

L'ouvrage "Discours et interlocution dans la théorie arabe de la convention et de l'usage" constitue l'une des œuvres les plus marquantes d'Abderrahmane Hadj-Saleh, reflétant une phase de maturité de son projet linguistique. Il ne saurait être réduit à un simple traité d'analyse du discours au sens généralement admis dans la linguistique occidentale ; il s'agit plutôt d'une tentative d'élaborer une théorie arabe endogène du discours et de l'interlocution, ancrée dans la tradition linguistique arabe.

Dans cet article, nous présentons l'ouvrage et en explicitons les éléments constitutifs -notamment ses fondements épistémologiques et ses concepts clés- tout en proposant une analyse comparative avec la linguistique du discours occidentale.

Mots-clés : Linguistique arabe, code, usage, discours.

• مقدمة

لا تُفهم اللغة إلا من خلال التمييز بين ما هو موضوع في النظام اللغوي (الوضع)، وبين كيفية توظيف هذا النظام في الاستعمال الفعلي أثناء التخاطب. ويعد هذا التمييز أساسًا لفهم الظواهر اللغوية. ولذلك يجب الاهتمام بالتخاطب قبل الخطاب لكون اللغة فعلا تواصليا بين متكلم ومخاطب، ومن ثم يجب التركيز على العملية التخاطبية أكثر من التركيز على النص بوصفه منتجًا لغويًا مستقلًّا.

وإذا أردنا أن نقدم قراءة لكتاب "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية" لعبد الرحمن الحاج صالح، فإن أول ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هذا الكتاب لا ينتمي إلى كتب تحليل الخطاب بالمعنى المتداول في اللسانيات الغربية، بل يمثل جزءًا من مشروع نظري أوسع هو النظرية الخليلية الحديثة. لذلك، فإن قراءته بمعزل عن هذا المشروع قد تؤدي إلى إساءة فهم مقاصده.

ينطلق الحاج صالح من سؤال جوهري : كيف تتحول اللغة من نظام مجرد إلى فعل تواصلي ؟ ويرى أن اللسانيات الحديثة، رغم ما قدمته من تصورات مهمة، لم تمنح الاستعمال اللغوي مكانته الأساسية، بل انشغلت في كثير من الأحيان بوصف النظام اللغوي في ذاته. أما التراث العربي، في نظره، فقد أدرك منذ وقت مبكر أن اللغة لا تُفهم إلا في إطار التخاطب بين المتكلم والمخاطب. ومن هنا، تصبح العلاقة بين الوضع والاستعمال محور الكتاب كله.

1. الخلفيات المعرفية

1.1. أصل الوضع

إذا تتبعنا أصل مفهوم الوضع لدى الفلاسفة والمتكلمين، فإننا نجد «أن مفهوم الوضع اللغوي الفلسفي الذي استعمله المتكلمون والفلاسفة

يتضمن معنى الاتفاق (الضمني) بين أفراد الجماعة الناطقة بلغة من اللغات ... وجاء المتكلمون والفلاسفة منذ نهاية القرن الثالث فشيعوا لفظة "المواضعة" ولفظة "تواضع" للدلالة على هذا الاتفاق اللغوي الجماعي غير الشعوري».[1] وهذا المصطلح بهذه الدلالة شائع جدا في المغني للقاضي عبد الجبار والمعتمد لأبي الحسن البصري.

وفي أغلب الظن «أن ابن السراج وتلاميذه هم أول من استعمل لفظة "وضع" و"واضع اللغة" لدلالة على "الأصل في الكلام" الذي استعمله سيبويه. وهم الذين شيعوا الألفاظ المشتقة من لفظة الوضع مفاهيمها وخاصة لفظة "واضع اللغة" ... «وقال المعاصرون لابن السراج ومن جاء بعدهم : "وضع اللغة في مقابل استعمال اللغة" أي في الكلام الحاصل في التخاطب وخاصة ما سماه المتقدمون بالاتساع أو المجاز. واستعمل المبرد قبلهم "في حقيقة اللغة" عوض "وضع اللغة" في مقابل الاتساع أيضا، واستعملها أيضا الزجاجي[2]، وقالو بعد ذلك : في أصل اللغة وفي أصل وضع اللغة وفي حقيقة اللغة خاصة في مقابل الاتساع ثم المجاز بمعناهما البياني»[3].

ولا شك أن «لفظة "وضع" وما اشتق منها تسربت إلى أوساط الفلاسفة والأصوليين في زمان ابن السراج وتلاميذه من أول عهدهم. فأول فيلسوف لجأ إليها هو أبو نصر الفارابي»[4]. يقول الفارابي : «الألفاظ قد استعملت دالة على معانيها لدلالة عليها وضعت منذ أول ما وضعت وتستعمل دالة

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص25.
2- الزجاجي، الإيضاح، ص58.
3- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص26.
4- نفسه، ص31.

على معان أخرى على اتساع مجازا واستعارة واستعمالها مجازا واستعارة هو أن تستعمل دالة على معانيها التي وضعت من أول ما وضعت»[1].

وأما فيما يخص الأصوليين والمتكلمين منهم ومن غيرهم فإن لفظة الوضع أو وضع اللغة او المواضعة، لم تظهر بعد «عند أقدمهم وهو الشافعي وهو أول من ألف كتابا وافيا في أصول الفقه كما هو معروف. ولم تظهر عند تلاميذه من المتكلمين ولا عند الجاحظ ومعاصريه زيادة على النحاة كالأخفش والمازني والمبرد»[2].

وإذا ركزنا على أهل علم الكلام، فإن «من المتكلمين الذين أكثرو من الاستعمال لمصطلحي المواضعة والتواضع نذكر القاضي عبد الجبار في كتابه المغني. وله أقوال حول الكلام والمواضعة اللغوية جد صائبة»[3]. يقول مثلا : «فلو لم يتواضعوا عليها لما صح في لغات أدلة تفهم بها الأغراض يقع بها التخاطب»[4].

2.1. اللفظ والمعنى

إن مسألة وجود علاقة بين اللفظ والمعنى أو عدم وجودها هي مسألة قديمة جدا. «ظهر هذا الخلاف أول مرة في زمان أفلاطون كما هو معروف، فقد ألف في هذا الموضوع كتابه المشهور المسمى بـ"كراتولوس" وهو حوار بين شخصين أحدهما كراتولوس هذا وهو يدافع عن عدم وجود علاقة بالوضع بين اللفظ والمعنى و لا تكون إلا بالطبع (physei) ويدافع الآخر عن وجود علاقة بينهما بالوضع بينهما (thesei)»[5].

1- الفارابي، كتاب الحروف، ص165.
2- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص31.
3-نفسه، ص32.
4- القاضي عبد الجبار، المغني، ج1، ص16.
5- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص36.

وتجدر الإشارة إلى أن «النحاة الأولين تفطنوا إلى أن اللفظ الدال على معن هو موضوع له. وحصل ذلك منذ أقدم العصور. إلا أن اهتمام الأجيال الأولى منهم كان منصبا على الجانب التحليلي للغة لا التأملي الفلسفي منه ... واول من اهتم بذلك من اللغويين هو الاخفش فقد اهتم اهتماما كبيرا بما كان يجري من المناظرات والمجادلات في أوساط المتكلمين. وقد نسب نفسه إلى فرقة من الفرق وإن لم يصلنا ما كتبه عن هذه المسألة، فقد نسب إليه أو علي الفارسي وابن جني موقفا في هذا الجدال وهو التردد وعدم الفصل»[1].

وكان النحاة يكتفون بالتقابل اللغوي بين اللفظ كدليل والمعنى كمدلول له، فتغير هذا بعد غزو المنطق الأرسطي إلا أنه لم يتنبه النحاة إلى ذلك إلا بعد إن شاع عند الأصوليين وهذا حصل بعد الغزالي. ومن أوائل من قام بهذا التغيير فخر الدين الرازي في القرن السادس»[2]. يقول الرازي : للألفاظ دلالات على معان في الأذهان لا على ما في الأعيان. ولذا السبب يقال الألفاظ تدل على المعاني لأن المعاني هي التي عناها العاني وهي أمور ذهنية ... إن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجية»[3].

ومما يلاحظ على هذا القول أن «هذه الفكرة هي فكرة أرسطو وأخذخا منه كل المفكرين الغربيين من أقدم العصور إلى الآن. وسنرى أن أكبر فلاسفة اللغة في زماننا وأكبر اللسانيين تبنوها بدون تردد مه أنها لا تقدم إلى البحث اللساني أي شيء إيجابي (مما هو خارج عن علوم اللسان) يمكن أن يفيده في تفسير الظواهر اللغوية، وقد قلّ من انتقدها[4].

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص34.
2- نفسه، ص38.
3- الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص23.
4- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص39.

2. الوضع في مقابل الاستعمال

1.2. الوضع

يتحدد معنى الوضع على أساس أن «اللغة مجموعة منسجمة من الدوال والمدلولات ذات بنية عامة ثم بُنًى جزئية تندرج فيها»[1]. وهناك جزء معقول من هذا الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، هذا من جهة ومن جهة أخرى ما يثبته أيضا من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي.

ثم إن الوضع وضعان، وضع يتعلق بتناسب العناصر اللغوية وانسجامها، ووضع يتعلق بتناسب العمليات المحدثة لتلك العناصر. وهذان الوضعان يسميهما عبد الرحمن الحاج صالح بالوضع الاصطلاحي والوضع البنوي أو التركيبي ويشرحهما بقوله : «والحق أن الوضع اللغوي وضعان اثنان : اصطلاحي وبنوي فأما الأول فهو كما حدده الرضي : جعل اللفظ دليلا على المعنى قصد التواطؤ عليه بين قوم. وأما الثاني فهو جعل الشيء على هيئة مخصوصة سواء كان دليلا على شيء آخر أم لا ويرادفه البناء والتركيب»[2].

ويشير الحاج صالح إلى استقلال الوضع كتركيب عن الوضع كاصطلاح، «فالأول هو نظام من البُنى يخضع لقسمة تركيبية مجردة من الوضع والاستعمال وهي من ماهية رياضية ككل بنية مهما كان محتواها. وأما الثاني فهو هذا النظام بعدما خُصِص كل عنصر فيه بالدلالة على معنى أو أكثر بمواضعة لغوية[3].

1- الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص38.
2- نفسه، ص40.
3- الحاج صالح، البنى النحوية، ص30.

2.2. الاستعمال

وأما الاستعمال فيعرفه عبد الرحمن الحاج صالح كالآتي : «هو كيفية إجراء الناطقين بهذا الوضع في واقع الخطاب»[1]. وهنا ينبغي أن نؤكد على أنه ليس كل الوضع يمكن أن يجرى على ألسنة الناطقين في الاستعمال، فمثلا يمكن للقياس أن ينتج عناصر لغوية غير موجودة في الاستعمال، وإنما هي اعتبارية، وتقتضيها قوانين الوضع والقسمة التركيبية، وكان ينبغي لها أن توجد في الاستعمال. هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك عناصر لغوية غير موجودة في الوضع، أي لا ينتجها القياس ولا يقرها، غير أنها كثيرة في الاستعمال إما في بابها وإما في ذاتها.

ويعلل عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بقوله : «فالاستعمال له هو أيضا قوانينه وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس وهي التي تنبني عليه أحوال التبليغ. وقد قلنا بأن مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه لأن هذا الأخير وإن كان هو الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب إلا أنه قد تصيبه عوارض الاستعمال وهي عوامل جد طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها منها ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء التي ذكرناها وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم ولهذا يكثر في الاستعمال العفوي الحذف والإضمار والإبدال والتقديم والتأخير حتى يشذ الكلام شذوذا كبيرا عن القياس وهو مع ذلك مقبول بل قد يكون عكسه غير مقبول»[2].

يستعمل سيبويه مادة "و ض ع" كثيرا جدا وذلك بصيغتي الفعل والمصدر الميمي المشتقين من هذه المادة "يضع/ يضع والموضع" فمن ذلك :

1- الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، ص38.
2- نفسه، ص38.

لا يضعه على التأنيث. (4/ 22).

بل يجعله اسما مذكرا.

فمعنى «وضع يستنتج من هذين المثالين : وهو إثبات شيء لشيء أو نفي هذا الإثبات»[1]. ثم يحدد معنى الوضع بصفة دقيقة فيقول : «هو تخصيص للشيء»[2]، ويدخل تخصيص اللفظ للمعنى في ذلك بداهة، ثم يفرع معنى آخر عن المعنى الأول يتعلق بالهيئة والتركيب المخصوص، قول: «ولهذه الكلمة ومشتقاتها معنى آخر لا جعل اللفظ المعين لمعنى بل جعل الكلام على صورة معينة وتركيب معين»[3].

3. اللفظ والمعنى وضعا واستعمالا

اللغة وضع واستعمال، ثم لفظ ومعنى في كل من الوضع والاستعمال. وهذا المبدأ تخضع له مستويات اللغة كلها، وعليه فإنه «للّفظ في الوضع صيغة معينة وتصرف منها إلى صيغ أخرى فرعية. وله حدود في ذلك وفي اندماجه في التراكيب. وأما المعنى الموضوع له فلا يكون إلا مبهما كالأجناس ومعاني الحروف والمبهمات الأخرى.

فإذا استعمل اللفظ وما يدل عليه من المعاني دخلا بذلك في عالم آخر ولا بد حينئذ من أن يتحولا ولو للتكيف فقط بما يقتضيه الاستعمال نطقا ودلالة. فاللفظ عند النطق به يصاب بالضرورة بشيء من التغيير. كما يصيب المعنى أيضا شيء من التغيير لأن المعنى لا يوجد منعزلا عن المعاني الأخرى فهو يدخل في نظام من العلاقات العقلية»[4].

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص21.

2- نفسه، ص22.

3- نفسه، ص23.

4- نفسه، ص111.

ويمكن توضيح ذلك كالآتي :

اللّغـــة			
الوضــع		الاستعمــال	
لفــظ	معنــى	لفــظ	معنــى

ولذلك «فالحرف في الوضع هو جنس من الأصوات وليس صوتا محصلا معينا فالجيم كعنصر لغوي له وظيفة وهي أن تتمايز معاني الكلم بوجوده أو عدمه وهو عنصر صوري ويؤديه المتكلمون بكيفيات مختلفة وكل كيفية تنتج صوتا واحدا معينا مغايرا إلى حد ما لأصوات الجيم التي تنتجها الكيفيات الأخرى. وكذلك هو المعنى ففي الوضع هو مدلول عام للفظ من الألفاظ وليس معنى معينا ينويه المتكلم في أثناء خطابه ويستفيده المخاطب بل هو جنس دلالي ينطبق على الكثير من المعاني الجزئية»[1].

فالمعنى في الوضع هو «مدلول عام للفظ من الألفاظ وليس معنى معينا ينويه المتكلم في أثناء خطابه ويستفيده المخاطب بل هو جنس دلالي ينطبق على الكثير من المعاني الجزئية»[2]. فالمعنى إذن في الوضع هو جنس دلالي، وأما في الاستعمال فهو معنى مخصوص ينويه المتكلم في أثناء خطابه.

وبناء على ذلك، يمكن أن نلخص كل ما أتينا على ذكره عن الاتساع في الكلام كالآتي: «كل ما يرد في الاستعمال الحقيقي وغيّر عن الأصل لفظا ومعنى أو أحدهما فقط فهو من سعة الكلام أي من سعة الاستعمال سواء كان فيه حذف أم لا»[3].

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص39.
2- نفسه، ص39.
3- نفسه، ص118.

وبالمقابل وإذا انتقلنا إلى التراث اللغوي العربي فإننا نجد مصطلحا عند عبد القاهر الجرجاني، لا يمكن أن لا نتعرض له في هذا السياق، ودافعنا في إدراج نص الجرجاني هو تبيين علاقة مفهوم دلالة المعنى عنده بمفهوم معنى المعنى في الدراسات التداولية الحديثة، يقول عبد القاهر بخصوص دلالة المعنى : «وإذا عرفت هذه الجملة، فهاهنا عبارة مختصرة وهي أن يقول : نعني بـ"المعنى" المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة و"بمعنى المعنى"، أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1].

ثم يفصل الكلام في ذلك كالآتي يقول : «الكلام على ضربين :

- ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت : "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت : "عمرو منطلق"، وعلى هذا القياس.
- وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض»[2].

ويتبين من هذا القول أن دلالة المعنى عند عبد القاهر الجرجاني هي غير متأتية من الدلالة الوضعية للفظ وإنما هي من دلالة المعنى، إلا أنها هي الأخرى دلالة وضعية أيضا إلا أنها ليست من المستوى التواضعي نفسه، وإنما هي مواضعة ثانية ولذلك نجد عبد القاهر لا يخرج هذه الدلالة (دلالة المعنى) عن ثلاثة أضرب من الكلام يقول : «ومدار هذا الأمر على "الكناية" و"الاستعارة" و"التمثيل"»[3].

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص263.
2- نفسه، ص262.
3-نفسه، ص262.

4. نظرية الخطاب العربية في مقابل النظريات الغربية الحديثة

1.4. الوضع والاستعمال عند العربي في مقابل اللغة والكلام عند سوسور وغيره

إن وضع اللغة كما وصفناه «يشبه إلى حد بعيد ما يسميه دي سوسور بالوضع (langue) وهو يحددها بأنها نظام من الأدلة (système de signes) متواضع عليها في مجتمع (conventionnel) وقال بصفة خاصة: إن اللغة نظام تكون فيه جميع عناصره متضامنة (أي متوقفة، بعضها على بعض في الوجود) حيث تكون قيمة الواحد منها نتيجة عن تواجد العناصر الأخرى في نفس الوقت»[1].

ويجعل في مقابل اللغة الكلام «وهو استعمال لهذا النظام ونظام الأدلة هو مواضعة "كود". فعلى هذا اللغة اجتماعية على حين أن الكلام فردي. واللغة كنظام صورة والكلام مادة لها. والدليل اللغوي وجهان كأنه ورقة أو قطعة من النقود دال ومدلول مرتبطان لا كلفظ ومسمى بل كصورة ذهنية للفظ الدال وصورة ذهنية للمسمى. وهذا مخالف تماما للثلاثية التي ذكرناها ولسوسور في ذلك أصالة»[2].

وأما مفهوم الوضع والتواضع عند العرب «فهو نفس التواضع الذي تكلم عنه سوسور. وهو اصطلاح التخاطب. فقد فرقوا بين ما سموه بوضع اللغة وبين الاستعمال مثل سوسور. وسنرى فيما يلي أن التحليل العربي لهما بعيد جدا عن تحليل سوسور ... ثم إن النحاة الأولين لا يلتفتون إلى الجانب الذهني (التصوري) للمعنى. فاللفظ يدل على المسمى مباشرة مهما كان. وإذا قالوا: هذا ما يعنيه المتكلم أو قصده أو نوى، فإن هذا قصد وليس

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص201.
2- نفسه، ص201.

تصورا. وتسرب إليهم بعد سيبويه بتأثر العرب بمنطق أرسطو، القول بالتصور (مع بقاء مفهوم القصد والنية عند الكثير)»[1].

وأما الكلام والخطاب فاهتمام العرب به كبير جدا خلافا لسوسور وربما لم يماثله إطلاقا ما قالته الامم الأخرى في شأنه «والسبب واضح، فاحتياج المسلمين إلى فهم ما جاء في القرآن والسنة من الأوامر والنواهي ولوازم المعاني وغير ذلك أدى علماؤهم إلى بذل الجهود العظيمة المفيدة في هذا الميدان»[2].

وإن أهم فرق يوجد بين سوسور والعلماء العرب «يكمن في الرؤية إلى الأساس الذي بني عليه وضع اللغة، فالنظرة السوسورية تؤكد على الجانب التباييني لأدلة اللغة كما قلنا، وألح سوسور على ذلك بحيث وصل إلى أن يقول : لا يوجد في اللغة إلا الاختلافات. على أن ما جاء في كتب سوسور وما وصل إلينا مما تركه مخطوطا يدل على اهتمامه بالجوانب الأخرى. ثم إن مقياس التباين بالصفات الذاتية يصلح وخاصة، كما مر بنا، لنظام الاصوات وهذا سرّ نجاح الفونولوجيا فيما أنتجه سوسور وحلقة براغ ... وهناك فرق آخر كبير جدا وهو جعل سوسور النظام اللغوي ينحصر كله في الأدلة (الكلم). أما العرب فلا يحصرونه في الأدلة وبالاكتفاء، كما فعل سوسور، بمقياس الصفات الذاتية بل يتجاوزون ذلك إلى البنية أيّا كان مستوى اللغة»[3].

أما فضل سوسور في غير هذا «فجدير بالثناء لأنه أول من نبّه في أوربا على أن اللغة كوضع ونظام غير الكلام الذي هو استعمال لها ولكلا الجانبين

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص202.
2- نفسه، ص202.
3- نفسه، ص202، 203.

خصوصياته. فهذا لم يفكر فيه اللغويون التاريخيون إلا القليل منهم. وقد بيّن لأول مرة أيضا أن للغة محورين : التركيبي (syntagmatique) وهو توالي عناصر الكلام واستبدالي (associatif). فهذا عمل به كل نحاة العالم إلا أنهم لم يوضحوه كما وضحه سوسور. وفرّق بين اللغة كظاهرة من الظواهر الاجتماعية وبين النحو التقريري. فالجانب الأول يقتضي أن نصف اللغة كما هي لا كما نريدها أن تكون»[1].

وأما علوم العربية فإن الاهتمام «بهذا الجانب التباييني موجود فيها. فكلمة بيان هي بنفسها دليل على ذلك: فمعناها الأول هو الوظيفة الأساسية للغة أي الفهم والإفهام وجميع وسائل الاتصال هي كذلك (كما جاء في البيان والتبيين). ولا بيان على التباس الحروف والكلم مع بعضها البعض. إلا أن العرب تجاوزوا الوظيفة البيانية البسيطة. وفيما يخص وضع اللغة فإنهم تنبهوا إلى جانبا كبيرا منه بني لا على التباين البسيط الذي هو التباين بالصفات بل التباين بالتراكيب والأبنية. وتوصلوا إلى اكتشاف قسمة تركيبيى (combinatoire) واسعة المجال جدا، تشمل كل أبنية اللغة إفرادا وتركيبا (في مستويي الكلم والكلام)»[2].

ومن بين المسائل التي تؤخذ على سوسور أيضا أنه «قد تردد في جعل الجملة موضوعا يدخل في دراسة اللغة. فقد صرح أنه ليس متيقنا بأنها من ميدان الكلام أي الاستعمال. فهذا يبين أن ماهية التقابل بين اللغة والكلام لم ينضج بعد ولم يأخذ البعد العميق الذي يمثله الوضع والاستعمال عند العرب، لا عنده ولا عند من جاء بعده»[3].

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص203.
2- نفسه، ص204.
3- نفسه، ص204.

وما يمكن أن يسجل ههنا أن «أقرب مذهب فيما يخص هذا التقابل إلى المذهب العربي هو ما قاله اللساني الفرنسي كيوم (G. Guillaume) في العشرينات. فهو يميز بين اللغة وما يسميه (discours) وهو الخطاب ويسمي المعنى الذي ينتمي إلى وضع اللغة (sens) المعنى، والذي ينتمي إلى الخطاب (effet de sens) أثر المعنى»[1].

2.4. الثنائية العربية والثلاثية الغربية

أول ما يمكن أن يلاحظ ههنا «أن الكثير من العلماء الغربيين يجعلون البراكماتيك ميدانا قائما بنفسه ومن ثم جعلوه دراسة علمية تقابل التركيب والدلالة ... إلا أنهم جعلوا أيض كلا من التراكيب والدلالة ميدانا قائما برأسه كما جاء في ثلاثية موريس. وللعلماء العرب نظرة أخرى هي أدق وأجمع لأنها لا تفصل بين الأركان الثلاثة بسبب خصوصية كل واحد منها كما يفعل موريس وبيرس بل يجمعون بين التراكيب والدلالة أي اللفظ والمعنى وينظرون فيهما معا من جهتين : في الوضع والاستعمال»[2].

والخلاصة أن الثلاثية الغربية : تراكيب/ دلالة/ استعمال (أو لفظ/ معنى/ استعمال) يقابلها عند قدماء النحاة ثنائية ركناها هما وضع اللغة واستعماله لفظا ومعنى : «فلا ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال ولا يوجدان إلا فيهما. فهناك لفظ وضعي خالص ومعنى وضعي خالص وإن كان كلاهما مجردا. كما أن هناك لفظا خطابيا ومعنى خطابيا بتحول الوضعي منهما إلى ما هو عليه في الاستعمال. وليس هناك تقابل بين اللفظ والمعنى من جهة وبينهما وبين الاستعمال من جهة أخرى كما هو واقع في الثلاثية الغربية»[3].

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص204.
2- نفسه، ص204.
3- نفسه، ص215.

ويمكن تمثيل ذلك من خلال الجدول الآتي:

الثنائية العربية				الثلاثية الغربية
وضع		استعمال		تراكيب دلالة
لفظ	معنى	لفظ	معنى	براكماتيك

3.4. أفعال الكلام في البراكماتيك وأفعال المتكلم في الإيقاع أو الإنشاء العربي

تنبني نظرية اوستين على «التمييز بين الإخبار المجرد في مقابل ما يسميه العرب بالإنشاء (ولفظة الإيقاع أقدم). فالأول يسميه (constative) والثاني (performative) ويدخل فيه كل كلام يكون معناه الأمر أو النهي والترجي وغير ذلك، وميّز بين هذه المعاني وبين الصيغ التي تدل عليها ... كما لاحظ أنه لا يوجد تناسب بين الألفاظ والصيغ الموضوعة ومعانيها الاصلية وبين استعمالها في الخطاب إلا أنه لم يجعل من ذلك الميزة الأساسية للغة كما فعل العلماء العرب، إذ اهتمامه كام منصبا على ما كان يعتقد أنه اكتشاف عظيم (!) وهو أفعال الكلام وكون الكلام في أغلبه ألفاظ يراد منها إحداث شيء»[1].

على أن هذه النظرة للغة لم تدم طويلا لدى أوستين «فسرعان ما تفطن إلى أن الإخبار هو أيضا فعل من أفعال الكلام ولا فرق بينه وبين الإنشاء إذ لكلاهما دور في تغيير الواقع ... ولذلك حوّل تقسيمه السابق إلى : (locutionary) و(illocutionary) و(perlocutionary)

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص244.

ويريد من الأول : فعلي التلفظ والتركيب لعناصر الكلام ومن الثاني : فعل الكلام كإنشاء : والثالث هو الأثر الذي يحدثه فعل الكلام»[1].

وتعرضت هذه النظرية للتمحيص «فقد انتقد بعض الباحثين الغربيين منذ عهد قريب موقفا لأكثر البراكماتيكيين وهو عدم تأكيدهم على أن الخطاب تفاعل بين متخاطبين : فالمتكلم مخاطب والمخاطب متكلم بالدور ... أما ما قاله علماؤنا في هذا الموضوع فقيّم أيضا. فالتفاعل تدل عليه صيغة الخطاب كمصدر فهو مخاطبة والتخاطب تفاعل إلا أن ما يترتب على هذا هو الأهم. فالتفاعل يقتضيه أيضا كل ما هو إنشاء بالضرورة وخاصة الطلب منه ... وحتى الخبر المقابل للإنشاء تكون فيه معان إنشائية وهو كثير جدا في العربية وخاصة في القرآن الكريم. وقد فصّل ذلك العلماء ابتداء من سيبويه ثم ابن فارس»[2].

وأما ما جعله أوستين جوهر اللغة في استعمالها «وهو إنشائية جميع أفعال الكلام بدون استثناء. فهذا صحيح لكن من وجهة نظر واحدة وهو كون الإخبار إنشاء لكن الإخبار غير الخبر، فهم لا يقعون في التخليط بينهما وبدون فائدة علمية. فقد قال مثل قول أوستين بعض العلماء العربي كالسهيلي وهو تعميم غير مفيد. وكذلك الإلحاح على كون اللغة في استعمالها هي ذاتية فهذا أيضا صحيح من جهة واحدة إذ لا يحصل ذلك إلا باستعمال العلامات المبهمة في كل خطاب (schifters) أو (déictiques) وهي الضمائر والإشارة والظروف المبهمة، وبها يكون الكلام ذاتيا»[3].

أما فيما يخص مسألة الإنشائية عند العلماء العرب «فقد أطالوا الكلام فيها ولا سيما الأصوليين في دراستهم لدلالة الصيغ الإيقاعية ... وألح

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص244.
2- نفسه، ص245.
3-نفسه، ص246.

أوستين كثيرا وبشيء من المبالغة على دور الأفعال (verbes) التي هي في جوهرها إنشائية وقد صنّف أفعال الكلام عليها. وهذا يوهم أن الفعل أو الجملة الفعلية تكون هي وحدها إنشائية فتقصى هكذا الجمل الاسمية وما هو إنشائي من الجمل الاسمية في العربية كثير»[1].

وفي السياق نفسه «كان أوستين قد وصف هذه الأفعال الإنشائية في أول الأمر بأنها (explicit performatives) أي مصرح فيها الإنشاء (غير مضمر). وتدخل في هذا النوع بالنسبة إلى العربية بعض الأبواب التي تطرق إليها سيبويه، يقدم فيها الكثير من التراكيب الإنشائية على شكل جمل فعلية وما يساويها في المعنى من الاسمية مثل : «الحمد للّه» بالرفع والنصب وهو في تقدير : «أحمدك حمدا» (من ص157 إلى ص177 ج1) ومعنى الإنشاء يحدده سيبويه في هذه الصفحات لم يكتب له البقاء فبقي كلامه غامضا عند أكثر من جاء بعده إلى زماننا هذا في هذا الموضوع خاصة»[2].

• خاتمة

تكمن قوة الكتاب في أنه يقدم تصورًا عربيًا متماسكًا للعلاقة بين النظام والاستعمال من جهة، ويربط النحو العربي بقضايا اللسانيات المعاصرة من جهة أخرى. وبالمقابل يؤسس لنظرية تداولية (براكماتيكية باصطلاحه) من منظور التراث العربي. ولا يخفى على القارئ كثافة المصطلحات التي تجعل الكتاب صعبًا على غير المتخصص، وخاصة أننا نجد ،أحيانًا، الحاج صالح لا يصرح بتعريفات دقيقة لبعض المفاهيم، بل يتركها تتبلور عبر سياق الكتاب.

1- الحاج صالح، الخطاب والتخاطب، ص246.
2- نفسه، ص246.

ولا ينبغي النظر إلى هذا الكتاب بوصفه كتابًا في «الخطاب» فقط، بل بوصفه بيانًا نظريًا لمفهوم اللغة عند عبد الرحمن الحاج صالح. فهو يحاول البرهنة على أن النحو العربي لم يكن مجرد نحو معياري، بل كان في جوهره نظرية في الاستعمال والتخاطب. ولهذا يعد الكتاب من أهم المؤلفات العربية في اللسانيات النظرية خلال العقود الأخيرة، لكنه أيضًا من أكثرها صلابة؛ إذ يحتاج إلى قراءة تحليلية متأنية، وإلى ربطه ببقية مؤلفات الحاج صالح حتى تتضح معالم مشروعه الفكري واللساني بصورة متكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحاج صالح لا يستشهد بالتراث استشهادًا تاريخيًا، بل يعيد بناءه نظريًا. فهو يقرأ أعمال سيبويه والخليل باعتبارها مشروعًا لسانيًا متكاملاً سبق كثيرًا من التصورات الحديثة. وهذا أحد أكثر الجوانب إثارة للنقاش؛ لأن بعض الباحثين يرون أنه يعيد تأويل النصوص التراثية في ضوء مفاهيم معاصرة، بينما يرى آخرون أنه يكشف عن إمكانات كامنة في تلك النصوص.

■ المصادر والمراجع ■

- عبد الرحمان الحاج صالح، (1973)، مدخل إلى علم اللسان الحديث (4) : أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، اللسانيات، مجلة في علم اللسان البشري تصدرها جامعة الجزائر، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر.
- عبد الرحمان الحاج صالح، (2013)، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.
- عبد الرحمان الحاج صالح، (2016)، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

- عبد القاهر الجرجاني، (د.ت)، كتاب دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1378 هـ - 1959 م.
- الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1986.
- القاضي عبد الجبار، المغني، ج16: إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي، القهرة، القاهرة، 1960.
- المغني، ج7 : خلق القرآن، إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1961.
- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، النشرة الأولى، القاهرة، دون تاريخ.